A

October 2011

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

المجلس

الدورة الثالثة والأربعون بعد المائة

روما، 28 نوفمبر/تشرين الثاني – 2 ديسمبر/كانون الأول 2011

حالة إعداد مساهمات منظمة الأغذية والزراعة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2012: الحوكمة من أجل اقتصاد أخضر بفضل الزراعة

موجز

تصف هذه الوثيقة عملية التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي سيعقد في ريو دي جانيرو، في البرازيل، في الفترة من 3 إلى 6 يونيو/حزيران 2012 (أو مؤتمر ريو + 20). وتقدم الوثيقة عرضاً عاماً عن المناقشات الجارية بشأن مواضيع ريو + 20، وكذا الرسائل الرئيسية للمنظمة بشأن **اقتصاد أخضر بفضل الزراعة**.

الإجراءات التي يقترح اتخاذها من جانب المجلس

الإحاطة علما بالعملية التحضيرية لمؤتمر التنمية المستدامة، مع الإقرار بإسهامات المنظمة في هذه العملية.

يمكن توجيه أي استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد أليكساندر مويلر (Alexander Mueller)

المدير العام المساعد

الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئية

الهاتف: 3037 5705 3906+

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

أولاً – معلومات أساسية

مقدمة

1– قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بمقتضى القرار 236/64 المؤرخ 24 ديسمبر/ كانون الأول 2009، أن تنظم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ريو دي جانيرو، في الفترة من 3 إلى 6 يونيو/ حزيران 2012 (يشار إليه أيضا باسم مؤتمر ريو + 20). ويتمحور المؤتمر حول موضوعين رئيسيين قررتهما الجمعية العامة للمؤتمر وهما: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. وتتوقع العملية التحضيرية عقد ثلاث دورات للجنة التحضيرية وثلاثة اجتماعات ما بين الدورات.

2– ودعت اللجنة التحضيرية لمؤتمر التنمية المستدامة في دورتها الثانية التي عقدت في مارس/آذار 2011، "الدول الأعضاء، والمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة المعنيين لتقديم مدخلاتهم ومساهماتهم خطيا في مدة أقصاها 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 لإدراجها في وثيقة تجميعية تستخدم كأساس لإعداد مسودة أولى لمشروع الوثيقة الختامية".

3– وأدت المساهمة النشطة للمنظمة في العملية التحضيرية للمؤتمر منذ 3 مايو/أيار 2010 إلى إدراج الأمن الغذائي ضمن المجالات ذات الأولوية قيد النظر. وتشارك المنظمة بشكل خاص في صياغة جدول أعمال الاقتصاد الأخضر للمؤتمر من خلال توفير العناصر المتصلة بولايتها. وتحقيقا لهذه الغاية، يضطلع بتحليل بشأن التفاعلات القائمة بين الاقتصاد الأخضر وقطاع الأغذية والزراعة، بما في ذلك الفرص المتاحة والقيود المفروضة. وتسعى **المبادرة المعنية باقتصاد أخضر بفضل الزراعة (المبادرة)** إلى المساهمة في تعريف الاقتصاد الأخضر وتطبيقه، مع التركيز بشكل خاص على الأمن الغذائي. وكجزء من هذه المبادرة، أجرت المنظمة مشاورات واسعة مع أصحاب المصلحة من خلال حدث جانبي للمنظمة والأونكتاد ومؤسسة بايو فيجن (Biovision) نُظم في نيويورك في 8 مارس/آذار 2011، واجتماع الخبراء المشترك بين المنظمة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن اقتصاد أخضر بفضل الزراعة الذي انعقد في باريس، فرنسا، في الفترة من 5 إلى 7 سبتمبر/أيلول 2011. ومن المقرر عقد حلقة دراسية غير رسمية بحضور الممثلين الدائمين لدى المنظمة في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني2011 لإطلاعهم على التقدم الذي أحرز حتى الآن.

4– وتهدف **المبادرة** إلى تعزيز الحوار بين الجهات المعنية في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والشركاء الآخرين بشأن استراتيجيات التنمية المستدامة، فضلا عن المشاركة العامة لأصحاب المصلحة المعنيين بمجالي الأغذية والزراعة في عملية ريو +20 وما بعدها، بهدف تسهيل وصولهم إلى الموارد والترتيبات المؤسسية التي ستوضع من أجل التحرك بفعالية نحو تحقيق التنمية المستدامة. ومن خلال القيام بدور استباقي في المناقشات الدولية والإقليمية والوطنية لريو +20 وما بعده، فإن **المبادرة** ستقيم جسوراً بين مختلف أنواع أصحاب المصلحة وبين الجهات المعنية، وخصوصا بين الزراعة والبيئة، مع تعزيز قدرة البلدان على التكيف عموماً مع الصدمات الخارجية، سواء أكانت متعلقة بالاقتصاد الكلي أم إيكولوجية.

5– وتقدم هذه الوثيقة عرضا عاما للمناقشات الجارية بشأن مواضيع ريو +20، بما في ذلك المسائل المؤسسية، وتقدم التعاريف والرسائل الرئيسية المتعلقة بهذه **المبادرة**.

المفاهيم والتعاريف

6- رغم أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لم تتوصل بعد إلى اتفاق بشأن تعريف الاقتصاد الأخضر، فإنها تدرك أن اقتصادا فعالا وذا أداء طيب هو شرط مسبق لمعالجة الركائز البيئية والاجتماعية التي تستند إليها الاستدامة. ولذا، ينظر إلى الاقتصاد الأخضر باعتباره أداة تنفيذ رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة. ويُعرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه اقتصاد يؤدي إلى "تحسين رفاه الإنسان وتحقيق الإنصاف الاجتماعي، مع خفض ملحوظ لحالات الندرة البيئية والايكولوجية".

7- وتشير المبادرة إلى ضمان الحق في الغذاء الكافي، وكذلك الأمن الغذائي والتغذوي – من حيث توافر الغذاء، والحصول عليه واستقراره والاستفادة منه– والمساهمة في تحسين نوعية المعيشة في المناطق الريفية، مع إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة وتحسين المرونة والإنصاف في جميع أنحاء سلسلة الإمدادات الغذائية، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف كل بلد على المستوى الفردي.

8- ويمكن تحقيق المبادرة من خلال تطبيق نهج النظام الإيكولوجي في إدارة قطاعات الزراعة والحراجة ومصابد الأسماك بطريقة تلبي الاحتياجات والرغبات المجتمعية المتعددة، دون المساس بما هو مطروح من خيارات للأجيال القادمة للاستفادة من المجموعة الكاملة من السلع والخدمات التي تقدمها النظم الإيكولوجية الأرضية والمائية والبحرية. ولذلك، تسعى المبادرة إلى ما يلي:

- تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي من خلال إقامة توازن مناسب بين الإنتاج المحلي والتجارة؛
- والمساهمة في إعمال الحق في الغذاء الكافي للجميع؛
- وضمان وسائل العيش الكريم في المناطق الريفية؛
- واستخدام المعارف التقليدية والعلمية للحفاظ على النظم الايكولوجية السليمة التي تدمج الإنتاج الغذائي وتحترم القيود المفروضة على الموارد الطبيعية.

ثانياً – اقتصاد أخضر بفضل الزراعة

9- تعني هذه المبادرة أن على نظام الإمدادات الغذائية بأكمله أن يصبح قادرا على التكيّف مع الآثار الضارة لتغير المناخ والصدمات على مستوى الاقتصاد الكلي في مواجهة تزايد سكان العالم والطلب على الأغذية، وهو ما سيتطلب تحولات أساسية في النهج المتبع إزاء نظم الأغذية والتغذية.

لا اقتصاد أخضر دون أمن غذائي وتغذوي

10- سيقوم القطاع الزراعي – بما في ذلك المحاصيل والثروة الحيوانية والسمكية والحرجية وتجهيز الأغذية – بدور حيوي في عملية التحول إلى اقتصاد أخضر. وتشكل الأراضي الزراعية والمراعي والغابات 60 في المائة من الأراضي البرية، وتستخدم الزراعة 70 في المائة من المياه العذبة على الصعيد العالمي، ويوفر القطاع ككل سبل العيش لفائدة 40

في المائة من سكان العالم[1]. ويعتمد القطاع الزراعي اعتماد كبيرا على الموارد الطبيعية في عمليات الإنتاج الخاصة به، وقد يسبب ضررا بيئيا كما يمكنه أن يحقق فوائد بيئية. وبينما تساهم الممارسات الحالية في أكثر من ثلث انبعاثات غازات الدفيئة، فإن ممارسات الإدارة الجيدة قد تؤدي إلى جعل القطاع محايدا من حيث أثر الكربون تقريباً وإلى إنشاء خدمات بيئية وتوليد الطاقة المتجددة مع تحقيق الأمن الغذائي أيضا. ويمكن للقطاع الزراعي أيضا أن يكون محركا للتنمية الاقتصادية ولإيجاد الملايين من فرص العمل الخضراء، لا سيما في أفقر البلدان. وبالتالي، لا سبيل إلى إيجاد اقتصاد أخضر بدون قطاع زراعي. وفي الآن ذاته، سيتعين تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي باعتبارهما جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الأخضر. والسبب في ذلك أن نظامي الأغذية والزراعة مهددان بتغير المناخ وتدهور الموارد وبالفقر – أي المشاكل ذاتها التي وضع الاقتصاد الأخضر لحلها. ولن يتحقق الأمن الغذائي لأزيد من 9 مليارات نسمة، بحلول عام 2050، في عالم محدود الموارد إلا بنظام اقتصادي يؤدي إلى تحسين رفاه الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع التخفيف بقدر كبير من حدة المخاطر البيئة وحالات الندرة الإيكولوجية.

وظائف خضراء لأصحاب الحيازات الصغيرة

11– إن الأسر الريفية الصغيرة، التي تشكل خمسي البشرية، ترزح تحت وطأة ضغط متزايد ولذلك يتعين زيادة فرص العمل في الزراعة في الاقتصاد الأخضر. ذلك أن الهجرة من المناطق الريفية توسع من رقعة الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية، ونظرا إلى أن ساكني هذه المناطق الحضرية الفقيرة يعجزون عن الحصول على الأغذية والمياه، من الضروري دعم أصحاب الحيازات الصغيرة في تحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على الموارد الطبيعية على السواء. وتقوم عمليات الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك في كل من البلدان المتقدمة والنامية بدور أساسي في إدارة المناظر الطبيعية وتقديم الخدمات الإيكولوجية والثقافية. وتتيح نظم الأغذية الأكثر تنوعا إلى جانب التنويع خارج المزرعة – مثل القيمة المضافة وشبكات الأغذية في المناطق الريفية والحضرية والسياحة الزراعية البيئية، والمؤسسات الصغيرة القائمة على الغابات – فرصا لكسب العيش في بيئات تعاني من ندرة فرص العمل (وخاصة، في أقل البلدان نموا، على سبيل المثال لا الحصر)، مع تحسين إدارة الأراضي.

الاستدامة من خلال النظم الغذائية المغذية

12– في عالم يشهد منافسة متزايدة على الموارد النادرة (مثل المياه) وتدهور الموارد (التربة على سبيل المثال) وتزايد عدم اليقين (مثلا تغير المناخ) وتقلب الأسعار (مثل أسعار الوقود والأغذية) والنزاعات (على حيازة الأراضي مثلا) والهدر (مثل ضياع ثلث كل الأغذية في أثناء عملية التجهيز والبيع بالتجزئة بعد الحصاد)، أصبح الأمن الغذائي والتغذوي قضية تتعلق بالفعالية والتكيّف مع الصدمات والعدالة في التوزيع. وبالإضافة إلى مشكلة نقص التغذية، حيث يعاني حوالي 1 مليار شخص من الجوع، ثمة مشكلة سوء التغذية الناجم عن نقص المغذيات الدقيقة، حيث يعاني حوالي 1.7 مليار شخص[2] من زيادة الوزن والسمنة. وعلى كلا طرفي الطيف، لا يستمد الأفراد ما يكفيهم من التغذية من نظمهم الغذائية. ويمكن لتحسين التغذية من خلال تحسين النظم الغذائية أن يقلل أيضا من الأثر البيئي للخيارات الغذائية. ومن شأن التحول إلى نظم غذائية أكثر استدامة أن يتسبب في آثار تصاعدية في الإنتاج الغذائي (مثل التنويع) وسلسلة

1 منظمة الأغذية والزراعة، 2011. حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة.

2 منظمة الصحة العالمية، 2011. صحيفة الوقائع رقم 311.

التجهيز. وستكون النظم الغذائية المحسنة من حيث كثافة المغذيات الدقيقة وجودتها أكثر استدامة، مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب كبيرة للصحة البيئية والعامة على حد سواء.

مراعاة الآثار البيئية والاجتماعية من خلال تسعير التكلفة الكاملة للمواد الغذائية

13- سيتطلب الانتقال إلى **المبادرة المعنية باقتصاد أخضر بفضل الزراعة** تجسيد التكاليف الحقيقية – الاقتصادية والبيئية والاجتماعية – لمختلف النظم المتبعة في أسعار المنتجات. ويستلزم ذلك استيعاب التكاليف الخارجية المرتبطة باستنفاد الموارد والتدهور البيئي، ووضع الحوافز التي تشجع اعتماد ممارسات مستدامة وقادرة على التكيّف وتحدث مؤثرات خارجية إيجابية (مثل المدفوعات مقابل الخدمات البيئية). وستقوم الأسواق والتجارة بدور هام لإتاحة فرص متكافئة، وخاصة بالنسبة للمنتجين الفقراء في البلدان النامية. وستكون هناك حاجة إلى رفع مستوى نظم الحماية الاجتماعية لحماية الفئات الضعيفة من الآثار السلبية للتغيرات الحاصلة في الأسعار النسبية.

التنفيذ الشامل من خلال التعاون المشترك بين القطاعات

14- هناك نماذج متنوعة من الأغذية والزراعة التي يمكن أن تحقق الأهداف المتعددة للأمن الغذائي والمحافظة على البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بوصفها عمليات تآزر لا مقايضة. وستتطلب هذه النماذج اتباع نهج النظام الإيكولوجي إزاء نظم الإنتاج، وجعل التجارة أكثر عدلاً، والوصول إلى الموارد الطبيعية وفرص كسب العيش بشكل أنصف، على نحو ما دعت إليه الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني. وتشمل هذه العملية الانتقالية كلا من الحيازات الكبيرة والصغيرة حيث يتم دعم نظم مستدامة بشكل عادل. كما أنها تحتاج إلى أن تُيسّر من خلال أنماط أكثر استدامة فيما يخص الطلب على الأغذية واستهلاكها وأسواق جيدة الأداء. وعلى الرغم من وضوح الفوائد على المدى الطويل، فإن عملية الانتقال ستتطلب سياسات واستثمارات وبحوث جديدة. كما سيقتضي تمويل هذ العملية ودعمها تعاونا يشمل قطاعات متعددة، لا تقتصر على الأغذية، أو الزراعة أو مصايد الأسماك أو الحراجة، ولكن تشمل أيضا قطاعات الطاقة والمياه والبيئة والصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية.

ثالثا- الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

15- هناك حاجة إلى الإصلاح المؤسسي على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية لتحقيق مزيد من التنسيق والترابط بين السياسات وإدماج أبعاد التنمية المستدامة. وسيتيح مؤتمر ريو +20 فرصا لإعادة النظر في الترتيبات المؤسسية للتعاون المتعدد الأطراف والمساعدة الإنمائية من أجل التنمية المستدامة، واتخاذ القرارات التي تؤثر في جدول أعمال التنمية لما بعد 2015.

16- وتركز الرؤية التي تشترك فيها المنظمة مع منظومة الأمم المتحدة، المستوحاة خصوصا من الأهداف الإنمائية للألفية، تركيزا كبيرا على تعزيز التنسيق والتماسك بغية دعم جميع الأهداف الدولية والأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على المستويين الإقليمي والقطري. ويقدم القسم التالي عرضا عاما للمناقشات الجارية بشأن الأطر المؤسسية للتنمية المستدامة لما بعد ريو +20.

17- وقد استكشف عدد من المبادرات الخيارات المتاحة لتعزيز الإدارة البيئية الدولية، مع التركيز على برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وحددت العملية التشاورية التي بدأها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (أي الفريق الاستشاري للوزراء أو المثلين رفيعي المستوى بشأن الإدارة البيئية الدولية) عددا من الردود على نطاق المنظومة بغية التصدي لأوجه القصور في النظام الحالي للإدارة البيئية الدولية ونظرت أيضا في عدد من الخيارات المؤسسية لتعزيز ركيزة البيئة في سياق التنمية المستدامة على النحو التالي[3] :

- تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة: العضوية العالمية في مجلس إدارة البرنامج البيئي (من 58 عضوا حالياً).عدم تغيير الولاية والحد الأدنى من الآثار المالية. ويجادل بعض المحللين بأن المشاركة الواسعة والفعالة في مجلس الإدارة والمنتدى البيئي الوزاري العالمي من جانب الدول المراقبة تصل إلى حد العضوية العالمية *بحكم الواقع*.

- إنشاء *منظمة مظلة جديدة للتنمية المستدامة*: مؤسسة جديدة تمارس المهام التنفيذية، تؤسس ربما على الكيانات الحكومية الدولية القائمة أو على الأمانة. ومن شأنها أن تعزز إدراج التنمية المستدامة في عمل المؤسسات التي تغطي الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وستنشأ بموجب قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة أو صك قانوني.

- إنشاء *وكالة متخصصة مثل منظمة عالمية للبيئة*: وكالة متخصصة على أساس نموذج منظمات الأمم المتحدة من قبيل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، اللتين تعدان كيانين معياريين وتنفيذيين مختلطين. وستكون الوكالة سلطة عالمية معنية بالبيئة، توفر التوجيه السياسي لكيانات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في مجالي البيئة والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.

- إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة: تشمل الاحتمالات التي أثيرت تعزيز الدور التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، على سبيل المثال من خلال إنشاء "جزء التنمية المستدامة" للمشاركة بشكل أوثق في إعداد تقارير الهيئات الفنية المختلفة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهناك احتمال آخر ينطوي على دمج المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية المستدامة في مجلس للتنمية المستدامة. وجرت الإشارة أيضا إلى رفع مستوى لجنة التنمية المستدامة إلى مجلس للتنمية المستدامة، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة.

- تعزيز الإصلاحات المؤسسية وتبسيط الهياكل القائمة: ترتيب اتحادي لأغراض الاستدامة البيئة، برئاسة مجلس رئاسي رفيع المستوى. وسيعمل صك أو مجموعة من الصكوك على تنظيم علاقات هذا الترتيب مع المؤسسات القائمة.

3- الأمم المتحدة، 2010. هدف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومواضيعه، تقرير الأمين العام. A/CONF.216/PC.7 (الفقرة 111).

18- وفيما يتعلق بإدارة الركائز الاقتصادية والاجتماعية للاستدامة، يجري النظر في الخيارات التالية في الأعمال التحضيرية لمؤتمر التنمية المستدامة[4]:

- على الصعيد الدولي، تعزيز تنسيق التنمية المستدامة ورصدها وتنفيذها، بما في ذلك تعزيز الروابط والتعاون بين المستويين السياسي والتنفيذي.
- تعزيز الآليات المؤسسية على الصعيد الوطني، بما في ذلك الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وإقامة روابط أقوى لوزارات الاقتصاد، من أجل صياغة سياسة متكاملة وتنسيقها وتنفيذها واستعراضها.
- تطوير آليات التمويل المبتكرة وتعزيز آليات التنفيذ كجزء من الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. وهناك حجة قوية على أن آليات التمويل ينبغي أن تستجيب للاتفاقات المتعددة الأطراف ذات الصلة وعمليات السياسات.

19- وقد طلبت إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية إجراء دراسة لتقييم الآثار القانونية والهيكلية والمالية لمختلف خيارات الإصلاح المؤسسي لتحسين الإدارة العالمية للتنمية المستدامة. وتشمل الترتيبات الجديدة قضايا مثل: التوافق مع السياسات القائمة للمنظمات ذات الصلة؛ والطبيعة القانونية للعلاقة مع المؤسسات الأخرى (وأجهزتها الرئاسية وأماناتها)؛ وسلطة تغيير و/أو توزيع المسؤوليات بين الكيانات ذات الصلة، مع تجنب الازدواجية في العمل على نحو فعال من جانب وكالات الأمم المتحدة المتخصصة القائمة؛ والمنافع والكفاءة بالنسبة للدول الأعضاء، وما إلى ذلك. وكان من المتوقع أن تصدر المسودة الأولى من هذه الدراسة، المعنونة تقرير الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة بحلول منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2011 ليتم تعميمها على جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة للتعليق عليها.

رابعا- مزيد من الخطوات في العملية التحضيرية

20- من المتوقع أن تكون النتيجة الرئيسية لريو +20 نصا متفاوضا بشأنه لإعلان التزام سياسي بالمضي قدما في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة.

21- وتتوقع رئاسة مكتب مؤتمر التنمية المستدامة كلا من النتائج المتفاوض وغير المتفاوض بشأنها على حد سواء. وعلى الرغم من عدم اتخاذ أي قرار يذكر بعد (اعتبارا من منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2011)، تشير المشاورات الجارية إلى أن ريو +20 قد يؤدي كذلك إلى ما يلي :

- وضع خارطة طريق للاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛
- وضع عملية متفق عليها لتحديد أهداف التنمية المستدامة وقياس التقدم المحرز، استرشاداً بمبادئ لتطوير إطار ما بعد عام 2015 من أجل التنمية المستدامة؛
- إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الهيئات الفرعية ذات الصلة، من أجل تحسين التنسيق المؤسسي والتماسك.

[4] الأمم المتحدة، 2010. هدف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومواضيعه، تقرير الأمين العام. A/CONF.216/PC.7 (الفقرة 115).

22- وينبغي لمؤتمر التنمية المستدامة التأكيد على استمرار صلاحية المبادئ الواردة في إعلان ريو لعام 1992 وجدول أعمال القرن 21. وينبغي أن يركز على النظر في الثغرات الموجودة على مستوى التنفيذ وفي القضايا الجديدة والناشئة من منظور الأزمات المتعددة. وتشمل القضايا ذات الأولوية التي تحظى باهتمام خاص في سياق التنمية المستدامة في ريو +20 ما يلي: الطاقة، والزراعة المستدامة والأمن الغذائي، والمياه، والمحيطات، والمدن المستدامة؛ والتعافي من الكوارث، والوظائف الخضراء، والاستهلاك والإنتاج المستدامان.

23- وستقوم الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية بتقديم مساهماتها مكتوبة إلى مكتب المؤتمر بحلول 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2011. وستشكل هذه المساهمات النص التجميعي الذي سيناقش في اجتماع ما بين الدورات الثاني، الذي سيعقد في نيويورك في الفترة من 15 إلى 16 ديسمبر/كانون الأول 2011. وسيقدم المكتب المسودة صفر للوثيقة الختامية لتنظر فيها الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في أوائل يناير/كانون الثاني 2012. ومن المقرر عقد اجتماعات غير رسمية للتفاوض بشأن الوثيقة الختامية في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط ومارس/آذار وأبريل/نيسان 2012.

24- وستضطلع المنظمة بدور نشط طوال هذه العملية، بما في ذلك من خلال اللقاءات الجانبية وتنظيم إحاطات بشأن مساهمة قطاع الأغذية والزراعة في الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة. وستقدم وثيقة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحلول 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2011. كما يجري الإعداد لحملة إعلامية مشتركة من قبل وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها تحضيرا لمؤتمر ريو +20.

خامسا- الاستنتاجات

25- يحدد قطاع الأغذية والزراعة صحة الإنسان وسبل عيش ما يقرب من نصف القوى العاملة في العالم وحالة أكثر من نصف النظم الايكولوجية الأرضية وثلاثة أرباع المياه العذبة المتاحة والمحيطات كافة. ويوجد بتأثيره المباشر في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للحياة في صميم العلاقة الإنمائية والاستدامة طويلة الأجل لكوكبنا. ويكتسي الحفاظ على الخدمات التي تقدمها النظم الايكولوجية الأرضية والمائية والبحرية – التي تتوقف عليها إمداداتنا الغذائية – أهمية قصوى. وتمثل **المبادرة المعنية باقتصاد أخضر بفضل الزراعة** جزءاً رئيسيا من العملية الأشمل للاقتصاد الأخضر التي تهدف إلى ضمان عدم الاستمرار في المساس بالعدالة في توزيع الموارد اليوم وباحتياجات أجيال المستقبل. وتعترف أيضا بأن الاقتصادات الريفية هي محور التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأن النظام الغذائي هو الوسيلة الرئيسية لضمان صحة الناس وسلامة النظم الايكولوجية.

26- وتتحسن إدارة القطاع الزراعي من خلال إعمال الحق في في غذاء كاف. وتتطلب التنمية المستدامة تحقيق التكامل بين الإدارة الحوكمة والاجتماعية والاقتصادية. وعلى المستوى القطري، لم يعد من الممكن التخطيط للزراعة بمعزل عن أمور أخرى ثم إن هياكل، مثل المجالس الوطنية للتنمية المستدامة، تتيح فرصا للتعاون بين القطاعات وأصحاب المصلحة المتعددين. ويمكن للمؤسسات الإقليمية التوسط بشكل أفضل للدفاع عن الاحتياجات الوطنية في المنتديات الدولية.

27– ويتجاوز العديد من التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الحدود الوطنية ويتطلب اعتماد نظام للحوكمة العالمية. وتوجد الأمم المتحدة بحكم عالميتها في مركز هذه الحوكمة العالمية. وستتطلب الإجراءات التعاونية تعزيز الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية قصد تحسين تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتنفيذها.

28– والمجلس مدعو إلى الإحاطة علما بالعملية التحضيرية لمؤتمر التنمية المستدامة المذكور أعلاه، مع الإقرار بالإسهامات الأساسية التي قدمتها المنظمة لعملية المؤتمر.